

مطلوب شراكة بين الحكومة والمواطن

«الاقتصادية»: زيادة بدل الإيجار وعلاوة الأولاد تزيدان الأعباء المالية

أن يتزامن ذلك كله مع وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد وتكريس الشفافية. ● التركيز على جوانب الإنفاق الاستثماري في المشاريع الكبرى والقطاعات المنتجة، وذلك بما يضمن تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويضمن توليد عوائد مستقبلية مضمونة، حيث لفتت الجمعية إلى الميزانية تظهر تسجيل الإنفاق الرأسمالي انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ 2,907 مليار دينار في السنة المالية 2014/2015 بانخفاض قدره 294,2 مليون دينار حيث كان المقدّر له 3,201 مليارات دينار في ميزانية 2014/2013.

● تغيير جذري في تبني سياسة الدعم، عبر توجيهها للمشروعات التي تستحقها والتي تتولد منها منفعة اقتصادية حقيقية، بمعنى أن يتم توجيه هذا الدعم بشكل تدريجي وفقاً للمطلوبات الأسر ومستوى دخلها السنوي وعدد أفرادها، وكذلك إعادة النظر بسياسات الدعم الموجهة لقطاعات رئيسية والتي تستهلك بدورها جزءاً كبيراً من مصروفات الدولة، في وقت ما زالت نسبة تحصيل بدل هذه الخدمات ضعيفة جداً. ● إصلاح المؤسسات العامة عبر تبني مؤسسات القطاع العام روحية العمل السائدة على القطاع الخاص والقائمة على التنافس والكفاءة والإنتاجية وبناء القدرات، وتبني المعايير والمفاهيم الاقتصادية الحديثة وفي مقدمتها الحوكمة، على أن تكون أي توجهات اقتصادية مبنية وفقاً لوسائل تخطيطية وعلمية صحيحة تتبنى في الوقت نفسه تحقيق أهداف واضحة تتم مراجعتها بشكل دوري ومستمر.

ضرورة تبني إستراتيجية حكومية شاملة للارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية

التركيز على جوانب الإنفاق الاستثماري في المشاريع الكبرى والقطاعات المنتجة

تغيير جذري في تبني سياسة الدعم وتوجيهها للمشروعات المستحقة

إصلاح المؤسسات العامة عبر التنافس والكفاءة والإنتاجية وبناء القدرات

من جهة أخرى، وفي الوقت الذي يعكس فيه مشروع الميزانية الجديدة وجود العديد من المخاطر المحدقة بالواقع المستقبلي، فإن أكثرها وضوحاً ما تمثل في ارتفاع سعر تعادل برميل النفط مما قيمته 49 دولاراً في السنة المالية 2008/2007 إلى 102 دولار في ميزانية 2014/2015 أي إنه قفز بنسبة 108٪ خلال أقل من عقد من الزمن، هذا دون الأخذ بعين الاعتبار أن مثل سعر التعادل المشار إليه يقترب من السعر السوقي وما يحترق النفط في العالم من ظهور مصادر جديدة من بينها الوقود الاحفوري أو النفط الصخري.

حلول جذرية وطويلة الأجل

انطلاقاً من هذه الحقائق، فإن الواقع المالي بات يتطلب وضع حلول جذرية على المدى الطويل وخطوات عاجلة، دون الاكتفاء باعتماد بعض التوجهات التي ستقتصر نتائجها على المدى القصير، خصوصاً أن الاختلالات الموجودة في الميزانية تؤكد الحاجة لاعتماد حلول جذرية، وذلك بما يضمن مستقبل الأجيال القادمة ويحفظ مستقبل الكويت، وهو ما يفترض تبني حزمة من الإجراءات الشاملة منها: ● ضرورة تبني إستراتيجية حكومية شاملة للارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن، وهو ما يفترض أن ينقل التام على النشاط الاقتصادي الخاص على أن يتولى القطاع الخاص بما يملك من كفاءات وإمكانات تنفيذ هذه التوجهات، وهو ما يجفل في نهاية المطاف خلق وظائف جديدة وتوفير فرص عمل للشباب، على



ما نسبته 87٪ من الإيرادات النفطية ونحو 75٪ من إجمالي المصروفات. بالمقابل وفي ظل هذه المعطيات من المتوقع أن تبلغ كلفة اقتراح القانون الأول ما يزيد على 1,150 مليار دينار في السنة الأولى وإن كانت مثل هذه الزيادة تشمل المدة السابقة الخاصة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية حتى بداية شهر أبريل القادم والبالغة 885,6 مليون دينار، ومع ذلك فإن هناك تكلفة سنوية مستمرة تقدر بنحو 265 مليون دينار، أما مشروع قانون زيادة بدل الإيجار فسيكفل بكلفة هذا النوع من الدعم من 195 مليون دينار إلى 318 مليون دينار سنوياً.

تحميل الأعباء وبناء اقتصاد قائم على روح المبادرة والشراكة بين الحكومة والمواطن» مع التشديد على أن أي حلول جذرية في هذا السياق لن تكون على حساب المواطن، كما أن مثل هذه الحلول لن يطرا معها أي تغيير في مفهوم الاستقرار الاجتماعي، ولكن تقوم في الوقت نفسه على فكرة أن يؤدي كل من الطرفين (أي الحكومة والمواطن) الدور المطلوب به. وعلى ذلك، فإن الحكومة مطالبة بأكثر من أي وقت مضى بتنفيذ جميع التزاماتها في مجال تعزيز الخدمات كتنويع كفاءات وإعادة تعزيز ثقة المواطن بأجهزة المؤسسات العامة، على أن يتحول المواطن نفسه إلى فرد منتج يسهم في دينار، ما يعني أنهما يلتهمان

من ضرورة إطلاق مرحلة اقتصادية جديدة عنوانها «الشراكة بين الحكومة والمواطن» مع التشديد على أن أي حلول جذرية في هذا السياق لن تكون على حساب المواطن، كما أن مثل هذه الحلول لن يطرا معها أي تغيير في مفهوم الاستقرار الاجتماعي، ولكن تقوم في الوقت نفسه على فكرة أن يؤدي كل من الطرفين (أي الحكومة والمواطن) الدور المطلوب به. وعلى ذلك، فإن الحكومة مطالبة بأكثر من أي وقت مضى بتنفيذ جميع التزاماتها في مجال تعزيز الخدمات كتنويع كفاءات وإعادة تعزيز ثقة المواطن بأجهزة المؤسسات العامة، على أن يتحول المواطن نفسه إلى فرد منتج يسهم في دينار، ما يعني أنهما يلتهمان

ضرورة عدم التباطؤ في إصلاح الميزانية العامة وإلا فستصبح عملية الإصلاح مؤلمة ومكلفة في المستقبل

دعت الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى تبني نهج جديد يؤسس لإصلاح اقتصادي شامل وضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات الملحة، لاسيما في ظل الأعباء المالية الإضافية التي قد تترتب على بعض المقترحات القانونية كزيادة بدل علاوة الأولاد وزيادة بدل الإيجار، إذ إن الواقع الذي باتت عليه الميزانية العامة للكويت والذي يبدو واضحاً في مشروع موازنة العام 2014/2015، يحتم البدء في معالجة الاختلالات الهيكلية في الموازنة وضرورة إطلاق مرحلة جديدة على المستوى المالي والاقتصادي تقوم على فكرة «الشراكة بين الحكومة والمواطن»، بحيث تتولى الحكومة تعزيز مستوى الخدمات العامة ورفع جودتها، على أن يتحمل المواطن بالمقابل مسؤولياته الطبيعية كقدر في إعادة بناء اقتصاد منتج بعيداً عن مفهوم الدولة الربعية، لاسيما أن هذا المفهوم ترك العديد من النتائج السلبية.

وانطلاقاً من هذا الواقع، لابد من تبني توجهات جديدة تتبنى مفاهيم حديثة منها على سبيل المثال المفاهيم الإدارية الحديثة في المؤسسات العامة كالحوكمة وسواها، وهو توجه يبدو ملحا في ظل ما يحكمه مشروع الميزانية الجديدة من التضخم اللافت في بندي الرواتب والدعم والقفزة الكبيرة في سعر التعادل الخاص ببرميل النفط، يحتم ضرورة عدم التباطؤ في إصلاح الميزانية العامة وإلا فستصبح عملية الإصلاح مؤلمة ومكلفة في المستقبل.

الشراكة بين الحكومة والمواطن وأمام هذا الواقع، لابد

السعودية والإمارات تتصدران منطقة الخليج 7 مليارات دولار صناعة التجميل بالمنطقة

لاستقدام اللاعبين الرئيسيين العاملين في واحد من أكثر الأسواق حيوية في العالم، وقد حققت دورة المعرض في 2013 أرقاماً قياسية على مستوى مشاركة العارضين وعدد الزائرين حيث شارك في المعارض 1,089 عارضاً من 52 دولة وهو ما عزز من تهيئة المعرض للمصنعة، كما يتجلى نجاح المعرض في 2013 من خلال عدد زواره الذي بلغ 25,000 زائر تجاري وتاجر استقبالهم المعرض على مدى أيامه الثلاثة، مقابل 827 عارضاً و22,200 زائر في دورة 2012.



والإقليميين الذي يمثلون غالبية العلامات البارزة. يمثل المعرض منصة

يصل حجم صناعة مستحضرات ومواد التجميل في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى 7 مليارات دولار من قيمة السوق العالمي للتجميل في 2017، بحسب تقارير «يورومونيتور انترناشيونال» شركة الأبحاث العالمية، وتعد القدرات الشرائية الأعلى نسبياً لدول المنطقة على منتجات التجميل من أهم عوامل هذا النمو، لتتصدر المملكة العربية السعودية والإمارات منطقتي الخليج في سوق التجميل.

وقال الرئيس التنفيذي في إيبوك ميسي فرانكفورت أحمد باولس إن الشركة تواكب من جديد الدورة القادمة لمعرض «بيوتي ورلد الشرق الأوسط» والتي تقام للعام الثامن عشر على التوالي، التطورات المتلاحمة في سوق التجميل المتنامي، وفي ضوء الأرقام الأولية فمن المتوقع أن يبيوتي ورلد الشرق الأوسط 2014 سيواصل النجاح الهائل الذي حققه في دورة العام الماضي حيث نتوقع مزيداً من تشكيلات المنتجات الجديدة المتكثرة وإطلاق العديد من المنتجات في السوق إلى جانب استقدام عدد أكبر من أفضل العارضين الدوليين.

وكشفت إيبوك ميسي فرانكفورت الشركة الألمانية المنظمة لمعرض عالم الجمال بيوتي ورلد الشرق الأوسط أن المعرض يستعد لدورته الجديدة هذا العام وسط معدلات نمو أكبر وذلك عقب دورته السابقة التي حققت نجاحاً قياسيًّا.

وفي ظل معدلات النمو السريعة التي تتمتع بها اقتصادات الشرق الأوسط لاتزال دول هذه المنطقة التي تهتم بقطاع التجميل بشكل كبير تمثل أسواقاً جاذبة جداً لكبرى شركات صناعة التجميل العالمية.

يعد بيوتي ورلد الشرق الأوسط 2014 أحد أبرز المعارض التجارية لمنتجات التجميل والعناية بالشعر والعيون والصحة الجيدة في العالم ومن المنتظر أن يشارك فيه مجموعة فريدة من العارضين الدوليين

«بوز أند كومباني» ترصد 4 تحديات رئيسية لشركات إدارة الثروة حول العالم



ذكر تقرير صادر عن شركة بوز أند كومباني أنه رغم التحسن الملحوظ الذي شهدته الأصول الخاضعة للإدارة حول العالم، إلا أن هذه المكتسبات لم تترجم إلى مستوى النمو في الإيرادات وخصافي الدخل الذي يمكن أن يتوقعه مديرو الثروة وذلك بالنظر إلى حالات التعافي التي شهدتها الفترة السابقة. وأوضحت النتائج الرئيسية للتقرير أن الأنظمة العالمية الجديدة، وتراجع حزم الإيرادات، والمنافسة الجديدة، وتغير النمط السلوكي للعملاء تشكل كلها تحديات رئيسية لشركات إدارة الثروة. ويظهر المسح أن مديري الثروة لا يتمتعون جميعهم بالجاهزية التي تمكنهم من الاستفادة من التقدم المتوقع فالتوقعات لاتزال متباينة بين المناطق، «ففي مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، تبقى النظرة الشاملة للاقتصاد الكلي إيجابية نظراً إلى المحافظة على نمو قوي عبر الصين»، على حد تعبير دانييل ديمرز، الشريك في بوز أند كومباني الذي أضاف قائلاً ان «المنطقة بوجه عام والإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة استفادت في الواقع وبشكل كبير من تدفقات نقدية جديدة نتيجة للربيع العربي».

ومع ارتفاع الأصول الخاضعة للإدارة في الخليج، يتطلع العملاء من ذوي الثروات الكبيرة من بلدان كسورية ومصر وليبيا إلى

استثمار ثروتهم وتنويع محافظ استثماراتهم في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. نتيجة لذلك، يدخل الفاعلون المحليون في الخليج تدريجياً سوق الوساطة الرئيسية المتنافسة. وقال ديمرز إن «المصارف الخاصة الخارجية متوسطة الحجم تفقد قدرتها على الجذب، مما يجبر بعضها على الحد من انتشاره في الخليج أو حتى الإقفال، وفي الوقت نفسه، يتطلع الفاعلون الأميركيون والأوروبيون الجدد إلى الاستفادة من هذه الفرص الجديدة المتاحة - خصوصاً في مدن كبرى».

وعلى المستوى الهيكلي، هناك تغييرات كبيرة تحصل في الوقت الراهن في الخليج. فالجهات المنظمة المحلية تستمر في إصدار قوانين وأنظمة مصرفية جديدة، وبطبيعة الحال، يحث قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية والتبادل التلقائي للمعلومات والجهات التنظيمية الأخرى المصارف الخاصة المحلية أيضاً على تحسين قدرات إعداد التقارير وشفافية الإدارة.

ومنذ فترة قصيرة، باتت الرقمنة موضوعاً رئيسياً لإدارة الثروة حول العالم. وفي حين مازال يتعين على المصارف في الشرق الأوسط قيادة الابتكارات الرقمية، يبدو بالتأكيد أن هناك ميلاً متزايداً إليها لدى العملاء.

وبحسب التقرير، تستمر أوروبا في التأخر عن المناطق

العملاء من ذوي الثروات الكبيرة من سورية ومصر وليبيا نقلوا استثماراتهم إلى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا

JOB OPENINGS... OPPORTUNITY TO GROW

Kuwait Investment Company is seeking dynamic and oriented professionals for career opening listed below:

Secretary

Required qualifications:

- Minimum Secretarial/Communication Diploma with a minimum of 3 years experience.
- Excellent English verbal and written communication skills, preferably bilingual.
- Computer literate proficient in MS Office.

Job responsibilities:

- Composes and type routine letters, memorandum, reports and minutes of meeting.
- Receives and screens visitors and telephone calls.
- Schedule and arrange meetings and conferences.
- Establishes and maintains Department files, logs or other information concerning the work under the Department.
- Maintains confidentiality of documents and information received.
- Operates standard office equipment.

Applicants with above qualifications, kindly register and apply online, at: www.kic.com.kw

- Last day for applying will be on 16/02/2014.
- Priority will be given to Kuwait Nationals.
- Preference will be given to applicants in accordance with Civil Services Commission article (4) of 2001.